Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التأثيرات القانونية والتقنية للذكاء الاصطناعي في إطار قانون المرافعات المدنية العراقي

م.م مروان خالد فياض

(المديرية العاملة لتربيه صلاح الدين قسم تربيه الضلوعية)

marwank.k97@gmail.com

المستخلص :

الذكاء الاصطناعي (AI) هو تقنية حديثة ساهمت بشكل كبير في إطلاق الثورة الصناعية الرابعة تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي واستكشاف تطبيقاته العملية في المجال القانوني باستخدام كل من الأساليب الوصفية والتحليلية خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي هو نتيجة لجهود البشرية المضنية لإنشاء تقنيات تحاكي الذكاء البشري تعتمد العديد من المهن، بما في ذلك المهنة القانونية، في كل من المجالين القانوني والقضائي، بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي يكشف تحليل أنماط تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني عن العديد من الفوائد والمزايا، مثل زيادة الكفاءة وتسريع العمليات ومع ذلك، فإن هذه التقنية لا تخلو من التحديات والثغرات التي يجب معالجتها لضمان فعالية أكبر تكشف الدراسة أيضًا أن العديد من الدول أصبحت رائدة عالميًا في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مما يعكس التطور المستمر في هذا المجال. الكلمات المفتاحية بالعربية: الذكاء الاصطناعي، قانون المرافعات المدنية العراقي، التقاضي الالكتروني، العدالة الرقمية، المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية.

Abstract:

Artificial intelligence is one of the modern technologies that has contributed significantly to the launch of the Fourth Industrial Revolution. This study aimed to review the conceptual framework of artificial intelligence and explore its practical applications in the legal field. Using the descriptive analytical approach, the study concluded that artificial intelligence represents the result of intensive human efforts aimed at innovating technologies that mimic human intelligence. Many professions have become heavily dependent on artificial intelligence, including legal professions Whether in the legal or judicial fields, after analyzing models of AI use in the legal field, the results revealed numerous benefits and advantages of its use, such as improving efficiency and speeding up processes. However, this technology is not without challenges and gaps that require addressing to ensure greater effectiveness. The study also revealed that several countries have become global leaders in the application of AI in the legal profession, reflecting the growing development in this field. Keywords in English: Artificial Intelligence, Iraqi Civil Procedure Law, Electronic Litigation, Digital Justice, Legal Responsibility of Intelligent Systems.

المقدمة

يشهد مجال الذكاء الاصطناعي اليوم تطورًا متسارعًا، مؤثرًا بعمق في قطاعات عديدة، بما في ذلك القضاء وقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداةً أساسيةً لتحسين كفاءة النظام القضائي ودقة وجودة القرارات القانونية ومع تزايد تعقيد القضايا والطفرة في حجم البيانات القانونية، تتزايد الحاجة إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحليل المعلومات، والتنبؤ بالأحكام، وتبسيط إجراءات التقاضي ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات حول قدرة النظام القضائي على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، وحدودها، وتأثيرها على استقلال القضاء وعدالة المحاكمات. لذلك، وفي ظل التغير التكنولوجي السريع، يكتسب إجراء هذا البحث أهميةً بالغةً.

اشكالية البحث:

تُركز هذه الدراسة على التحديات التي يطرحها دمج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وهذا يُثير تساؤلاتٍ عميقة حول مدى توافق استخدام الخوارزميات والأنظمة الذكية مع المبادئ الأساسية للعدالة التقليدية، كاستقلال القضاء ونزاهته وضمان عدالة المحاكمات علاوةً على ذلك، يُؤدي

غياب إطار قانوني واضح يُحدد استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات أو دعمها إلى مخاطر قانونية وأخلاقية خفية وهذا يُثير التساؤل حول كيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي.

موضوع الدراسة وأهميته:

تكتسب دراسة الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة، لا سيما وأنه يتغلغل في جميع مناحي الحياة فهو لا يقتصر استخدامه على مجالات عديدة، كالرعاية الصحية والتعليم والترفيه، بل يُستخدم أيضًا من قِبل الأجهزة الأمنية للحفاظ على السلامة ومكافحة الجريمة والتنبؤ بالمجرمين وتتبعهم ويؤكد ندرة الكتب والمراجع والمواد البحثية باللغة العربية حول تأثير الذكاء الاصطناعي على النظام القضائي أهمية هذا البحث ونظرًا للانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي في جميع مناحي الحياة، وخاصةً في المجال القانوني، فقد أصبح البحث في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون ضرورةً متزايدة.

منهجية البحث :

تم الاعتماد في البحث على المنهج الوصفي والاستقرائي ولقد تناولت في موضوع بحثي (التأثيرات القانونية والتقنية للذكاء الاصطناعي في إطار قانون المرافعات المدنية العراقي) ماهية الذكاء الاصطناعي و تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على القضاء وإجراءات التقاضي ، كلما ما استدعت حاجة البحث الى ذلك من اجل زيادة الرصانة في البحث والدقة في نقل المعلومات المفيدة ودرجها ضمن نطاق البحث وبالتالي نرجح ما هو راجح ونستبعد ما هو غير ذلك.

خطة البحث :

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.المطلب الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان خصائصه.المطلب الاول : إمكانية إحلال القاضي الذكي محل القاضي البشري.المطلب الثالث: الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.المبحث الثاني : تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على القضاء وإجراءات التقاضي.المطلب الاول : إمكانية إحلال القاضي الذكي محل القاضي البشري.المطلب الثاني : تحديات واستعمال الذكاء الاصطناعي واستخداماته في مهنة المحاماة.

المبحث الأول ماهية الذكاء الاصطناعي

تماشيًا مع التوجهات الحالية، أصبح الذكاء الاصطناعي مفهومًا شائعًا بين الأفراد والمهنيين وعامة الناس، سواءً على منصات التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام العامة ونتيجةً لذلك، برزت تخصصات وتقسيمات علمية للعمل حول هذا المفهوم وتطبيقاته، شملت العلوم والطب والهندسة والعلوم الإنسانية والمجتمع ، الأمر الذي يتطلب منا أن نقف على بيان تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان خصائصه ، وهو ما سيكون عليه المطلب الأول، في حين سيتناول المطلب الثاني منه اهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في القضاء ، أما المطلب الثالث سيتناول الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي , وعلى ذلك قسم المبحث، وكالآتي:

المطلب الأول تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان خصائصه

اولاً : تعريف الذكاء الاصطناعي :

١- **تعريف الذكاء الاصطناعي لغة:** عرف الذكاء الاصطناعي في معجم أوكسفورد Oxford Dictionary بأنه "نظرية وتطوير أنظمة الحاسوب القادرة على القيام بمهام تتطلب عادة الذكاء البشري كالإدراك والتعرف على الكلام واتخاذ القرارات وترجمة اللغات (يوسف، ٢٠٢٢: ٢٦).

٢- **تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً:** الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع علم الحاسوب يشير إلى قدرة الآلات والحواسيب على أداء مهام معينة وإنشاء وتصميم برامج تحاكي أسلوب الذكاء البشري، حيث تكون الحواسيب قادرة على أداء مهام معينة نيابة عن البشر، مشابهة لتلك التي تؤديها المخلوقات الذكية، مثل التفكير والاستماع والتحدث والحركة والتعلم من التجارب السابقة بطريقة منطقية ومنظمة (أحمد، ٢٠٢١: ١٤).

تُعرّف المنظمة العالمية للملكية الفكرية الذكاء الاصطناعي بأنه: "يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تمكين الآلات من أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا ويشمل هذا المجال تقنيات متقدمة مثل التعلم الآلي والتعلم العميق، والتي تُمكّن الأنظمة من تعلم الأنماط واتخاذ القرارات بشكل مستقل وبينما يُركز الذكاء الاصطناعي الضيق على حل مشكلات مُحددة، يعمل الباحثون على تطوير أنظمة أكثر شمولاً قادرة على التعلم والتكيف في بيئات مُعقدة ومتغيرة، مما يُقرّبنا من تحقيق الذكاء الاصطناعي العام (سيلينا، د.ت: ١٣).وعرفه عالم الحاسوب (جون ماكرسي) : هو علم وهندسة إنشاء الآلات الذكية. الهدف الأساسي لتقنية الذكاء الاصطناعي هو فهم العمليات المعقدة التي يُجريها الدماغ البشري عند التفكير العميق، وترجمة هذه العمليات إلى عمليات حسابية لتعزيز قدرة الحواسيب على حل العمليات المعقدة (بومديان، ٢٠١٩: ١٩٨)كما عرفت المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي: هو عبارة عن برمجيات أو أجهزة تعمل في بيئة رقمية وتحقق أهدافاً معقدة من خلال معالجة مجموعة من المعلومات المستمدة من

بيانات منظمة أو غير منظمة، مما يمنح هذه الأنظمة القدرة على التحكم والإدراك والتعلم تلقائياً والتفكير بشكل مستقل، بما في ذلك التخطيط وتمثيل المعرفة والتفكير والبحث (الصاوي و عبد النبي، د.ت: ٦٣٨)على المستوى القانوني يواجه علماء القانون تحديات كبيرة في تحديد تعريف قانوني دقيق للذكاء الاصطناعي ويعود ذلك إلى التطور المستمر للتعريف التقني للذكاء الاصطناعي مما يُصعّب على علماء القانون وضع تعريف ثابت ومستقر يُعرّفه بعض علماء القانون بأنه تقنية متقدمة مُصممة لمحاكاة السلوك البشري الذكي؛ أي إنتاج برمجيات أو آلات ذكية قادرة على التفكير واتخاذ القرارات بشكل مستقل عن البشر (جهلول و عوده، : ٧٤١).

ثانياً: خصائص الذكاء الاصطناعي

ان الذكاء الاصطناعي يمتاز بالعديد من الخصائص والمميزات التي يتمتع بها وهي كالاتي:

١. التواصل: يستطيع البشر التواصل مع أجهزة الذكاء الاصطناعي، وكلما كان التواصل أسهل، ارتفع مستوى ذكائهم كما يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على الإدراك والإبداع، مثل أنظمة الحركة والرسم؛ والقدرة على التعلم من الأخطاء وتحسين الأداء من خلال التعلم من الأخطاء السابقة، أي التعلم من التجربة والخطأ، والإبداع، والسلوك الموجه نحو الهدف، مثل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه(العدوان ، ٢٠٢١: ٥١).

٢. النهج الاستكشافي : يستخدم هذا النهج التجريبي المتفائل مما يسمح لبرامج الذكاء الاصطناعي بمعالجة المشكلات التي ليس لها حل عام معروف، والتركيز على إيجاد الحل الأمثل فبدلاً من اتباع نهج تدريجي للوصول إلى الحل الأمثل، يختار البرنامج نهجًا يبدو واعدًا، ثم يغيره إذا فشل الخيار الأول بشكل واضح يُعد تمثيل المعرفة ممكنًا لأنه يتضمن طريقة لتمثيل المعلومات باستخدام بنية خاصة تجمع بين الحقائق وقواعد المعرفة لوصفها (أمينة، ٢٠١٩: ١٣).

٣. القدرة على التعلم: الذكاء الاصطناعي قادر على التعلم من التجارب السابقة، وتحسين أدائه وتطبيقها في مواقف جديدة يمتلك مهارات التفكير المنطقي، كما يمتلك القدرة على التعلم والمعرفة الخارجية، والقدرة على استيعاب المعرفة يمتلك الكيان معرفةً بنفسه، ويفهم أو يتعلم من العالم الخارجي، ويسعى جاهدًا للاستفادة من هذه المعلومات حتى في غياب المعلومات الكاملة يستطيع الذكاء الاصطناعي حل المشكلات والتعامل مع المواقف الصعبة والمعقدة والغامضة تُميز هذه الخاصية الذكاء الاصطناعي عن الآلات أو البرامج التقليدية يُطلق بعض المحللين على هذه الخاصية اسم "الصندوق الأسود ولأن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تتعلم من ممارساتها الخاصة، فإن عمليات اتخاذ القرارات فيها تفتقر إلى الشفافية، مما يجعل قراراتها ونتائجها غير متوقعة حتى بالنسبة لمصممي الأنظمة أو المبرمجين(يحيى، ٢٠١٩: ٣٧).

٤. لقد ربطت تقنية الإنترنت العالم كقرية صغيرة، مترابطةً بأشياء محددة، ومحررةً إياه من قيود المكان، ومُنشرةً المعلومات في جميع أنحاء العالم ويُعتبر الذكاء الاصطناعي تتويجًا لعقود من المعرفة والاستثمار البشري، مما أدى في النهاية إلى خلق ذكاء اصطناعي قادر على التفكير مع البشر، ومساعدتهم، بل وحتى رعايتهم في مهام معينة (بن عثمان، ٢٠٢٠ : ص ١٥٦).

المطلب الثاني اهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في القضاء

أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز التطورات التكنولوجية، إذ يؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات، بما في ذلك النظام القضائي وتكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، مما يُسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتحسين جودة صنع القرار ومن هذا المنطلق، يستكشف هذا القسم أهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في النظام القضائي:

اولاً : اهمية الذكاء الاصطناعي : الذكاء الاصطناعي (AI) فرع من علوم الحاسوب يُركز على أنظمة برمجية حاسوبية مُحددة. تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على محاكاة التفكير البشري في مجالات عديدة، بما في ذلك التعلم، واللغة، والتفكير، والتحليل، والاختيار، واتخاذ القرارات، وإيجاد حلول لمختلف المشكلات الذكاء الاصطناعي هو نتاج الذكاء البشري، الذي ابتكره البشر من خلال اختراع وتطوير برمجيات تعمل على الحواسيب تتمتع هذه الأنظمة البرمجية بقدرات تفوق قدرات البشر بكثير ويمكنها في مجالات عديدة إنجاز مهام تتجاوز قدراتهم البشرية.والذكاء الاصطناعي يختلف عن الذكاء البشري في نواح متعددة منها : الذكاء الاصطناعي هو نتاج الذكاء البشري، لذا فهو ليس مطلقًا، بل يقتصر على المهام التي صمم من أجلها والحدود التي رسمها وحددها البشر(أحمد، : ٢٣٧). , يُعتبر الذكاء الاصطناعي محاكاةً للذكاء البشري، بأهداف وغايات مشابهة لأهدافه. يعتمد على عمليات حسابية تُحاكي الذكاء البشري، لكنه لا يُضاهيه لاعتماده على الآلات وقدراتها البرمجية لمحاكاة الذكاء البشري (أحمد، ٢٠٢١: ٢٣٨). يتفوق الذكاء الاصطناعي على البشر في بعض المجالات، ولكنه يتخلف في مجالات أخرى. ففي العلوم التطبيقية، كالرياضيات والهندسة التطبيقية، يتفوق الذكاء الاصطناعي على الذكاء البشري، إذ يستطيع إجراء العديد من العمليات الحسابية والمهام التقنية التي يصعب على البشر إنجازها في وقت قياسي. أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فيتأخر الذكاء الاصطناعي عن البشر. وتتميز هذه المجالات بالغموض والتناقض الفكري، مما يلقي بظلاله على اذكاء الاصطناعي، إذ وُجد أنه غير قادر على تقديم نفس الحلول المُرضية التي تقدمها العلوم

التطبيقي(عبد النور، ٢٠١٠: ٣٩).بناءً على ما سبق، يُمكن القول إننا نواجه واقعًا فرضه علينا التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو واقعٌ تغلغل بالفعل في العديد من مجالات الحياة اليومية، حيثُ أثبت استخدام الذكاء الاصطناعي تقدمًا هائلًا وهامًا، وتُعتبر الدول التي لا تستخدم أدواته من الدول المتأخرة تكنولوجيًا. للذكاء الاصطناعي أهميةٌ بالغة في العديد من مجالات الحياة، سواءً في التعليم أو في المجالات القانونية أو العسكرية أو الطبية. سنحاول تلخيص أهميته في كلٍ من المجالات التالية:

١- **استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم:** يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا هامًا في التعليم، إذ يُسهم بشكل كبير في تطويره من خلال تخفيف العبء عن المعلمين وقد تولى الذكاء الاصطناعي جزءًا كبيرًا من العمل الإداري الذي كان يُثقل كاهل المعلمين سابقًا، مثل جمع بيانات الطلاب وتحليلها، وتصنيفهم وتسجيلهم، وغيرها من المهام كما شهدنا تطبيقه في مجالات علمية بحتة، مثل التعليم والتدريب ومتابعة الأبحاث(أحمد، ٢٠٢١: ٢٣٨).

بل أيضًا من خلال تطوير المهارات التكنولوجية والعلمية لدى الطلاب والمعلمين ولعلّ أكبر دليل على ذلك هو التحول الذي شهده العالم في العمليات التعليمية خلال جائحة كوفيد-١٩، إذ لعبت هذه التقنيات دورًا كبيرًا في دعم العملية التعليمية خلال فترة الجائحة العصيبة (مقاتل و حسني، ٢٠٢١: ٩٤١).

٢- **استخدام الذكاء الاصطناعي المجال القانوني:** لم يعد دور الذكاء الاصطناعي يقتصر على المجالين الطبي والإنساني، بل امتد ليشمل المجال القانوني، وله أثر كبير في تسهيل عمل العاملين في هذا المجال، إذ تتيح لهم هذه التقنية تجاوز العديد من العقبات، أبرزها:

أ- **دور الذكاء الاصطناعي في مجال العقود** : المبدأ الأساسي هو أن للبشر دورًا لا غنى عنه في عملية التعاقد، لا سيما في مراجعة العقود وتحليل نتائجها وتفسير أهم بنودها. ومع ذلك، يمكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لمراجعة الوثائق وتدقيق صياغة العقود، مما يوفر جهد ووقت صائغي العقود علاوة على ذلك، يمكن للتطبيقات والبرامج الإلكترونية المساعدة في مراجعة العقود وتحديد مدى مطابقتها للمعايير المحددة مسبقًا تُسهّل هذه التقنيات عمل الشركات الكبرى والمؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع كميات كبيرة من العقود عالية القيمة في مختلف القطاعات كما تُمكّن الشركات من تحليل عقودها، وجدولة التوقيعات بشكل مناسب، واستخلاص أفضل البنود، والتنبؤ بالطلب المستقبلي من خلال تحليل العرض والطلب في المعاملات تُفيد هذه العمليات الشركات من خلال تعزيز قدرتها التنافسية(أحمد، ٢٠٢١: ٢٣٨).

ب- **دور الذكاء الاصطناعي في مجال البحث القانوني** : يمكن تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني، إذ توفر قاعدة بيانات شاملة تغطي القضايا والمسائل القانونية المتشابهة، سواءً عبر قواعد بيانات إلكترونية على أقراص مدمجة أو عبر الإنترنت وهذا يُسهّل بشكل كبير عمل المحامين والباحثين والقضاة وغيرهم من المتخصصين في هذا المجال يشير البحث القانوني إلى عملية جمع مجموعة واسعة من القوانين والآراء المتعلقة بقضية أو واقعة معينة ولا شك أن استخدام تقنية البحث القانوني يوفر الوقت والجهد مقارنةً بالبحث اليدوي أو الورقي، الذي يفتقر عادةً إلى الكم الهائل من المعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي (العيساوي، د.ت: ٢٤٢).

ثانياً: دور الذكاء الاصطناعي في القضاء : يُعدّ تطبيق الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، من جهة، تقنيةً مساعدةً تُستخدَم لمساعدة العاملين المعنيين في الأجهزة القضائية الوطنية على أداء مهامهم القضائية وخدماتهم القضائية. ومن جهة أخرى، يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محلّ البشر في إنجاز مهام كانت تُطلب منهم سابقًا، مثل رفع الدعاوى القضائية إلكترونيًا، وبدء الإجراءات القانونية، ومساعدة الأجهزة القضائية في إدارة التقاضي الإلكتروني علاوةً على ذلك، يندرج الذكاء الاصطناعي أيضًا ضمن فئة التقنيات المتقدمة، مثل التقاضي الإلكتروني، والتقاضي التقني، والتقاضي الرقمي. ويشير هذا إلى تقنية تحليل البيانات والمعلومات المُدخلة في الأنظمة التقنية لأداء نفس مهام القضاة وإصدار قرارات قضائية إلكترونية مماثلة (Boahemaa، د.ت: ١٢)اليوم تعتمد معظم الأنظمة القضائية على التكنولوجيا، ويستخدم العديد من أفراد المجتمع الخدمات القضائية الإلكترونية، ويتمكنون من الوصول إلى جميع المعلومات الإجرائية القضائية، بما في ذلك معلومات عن القضاة ومساعديهم، وجميع خدمات المحاكم، والإجراءات، وجميع الخطوات الأخرى، جميعها متاحة إلكترونيًا علاوة على ذلك، تُجرى إجراءات التقاضي إلكترونيًا، ويتم حل العديد من النزاعات، وخاصة الجنائية، من خلال التقنيات الحديثة، مثل مؤتمرات الفيديو لجلسات المحكمة، والبريد الإلكتروني لتبادل الوثائق والمعلومات وتأجيل القضايا. وفي المستقبل القريب، ستتضافر جميع هذه التقنيات، بدعم من الذكاء الاصطناعي، لتوفير خدمات وقرارات قضائية أكثر تطورًا عبر الإنترنت (Julia، ٢٠١٩: ١٢٣)وبما أن بعض القضايا بسيطة نسبيا من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، ولا تتطلب إجراءات قضائية معقدة، ويسهل التعامل معها بطريقة بسيطة نسبيا، فمن الممكن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لحل هذه النزاعات وتسويتها، ويمكن الانتهاء منها من خلال بعض الخطوات الإجرائية البسيطة(.Katz et al، ٢٠١٧: ٥٢)تتمثل وظيفة القضاء في النظر في القضايا، والتحقق من صحة الادعاءات والوثائق المقدمة من أطراف النزاع أو الدعوى، وتمكين المحكمة من النظر فيها وفقًا للإجراءات القضائية والنصوص القانونية

المعمول بها، وصولًا إلى إصدار حكم قضائي. ومع ذلك، لا تُجري المحاكم دائمًا إجراءات قضائية معقدة ففي بعض القضايا البسيطة، التي لا تتطلب سوى تقييم بسيط، دون الحاجة إلى إجراءات قانونية لسماع حجج الطرف الآخر ومناقشته، يُصدر الحكم القضائي بنفس الطريقة المتبعة في الإجراءات العادية(Boahemaa، د.ت: ١٢)لذلك، يُمكن حل بعض القضايا باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي دون تدخل القضاة البشريين، نظرًا لبساطة إجراءات الذكاء الاصطناعي، ووضوح موضوع القضية، ونتائجها المتوقعة. ويمكن التنبؤ بنتائج بعض القضايا وأحكامها النهائية تلقائيًا، لأنها تستند دائمًا إلى المعلومات والحقائق التي يُقدمها الطرف الآخر، والتي يُدخلها رقميًا، مما يُغني عن الوثائق الورقية، ويُتيح إجراء عملية التقييم إلكترونيًا بالكامل. ويرجع ذلك إلى أن الأحكام النهائية لجميع القضايا متوقعة ومؤكدة إلى حد كبير (Reiling، د.ت: ١٢).

المطلب الثالث الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

ردًا على انتقادات التوجه نحو رفض منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، أكد بعض الفقهاء على أهمية الذكاء الاصطناعي، ودعوا إلى الاعتراف بشخصيته القانونية ليتمكن من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. وأسبابهم هي:

اولا : من حيث مفهوم الشخصية القانونية : ويعتقدون أن مفهوم الشخصية لا يقتصر على البشر، بل ينبغي أن يمتد إلى الأشخاص الاعتباريين، مما يعكس فكرة أن "جميع الناس بشر، ولكن الناس ليسوا بشرًا"؛ ومن منظور قانوني، تُمنح الشخصية الاعتبارية للأشخاص الاعتباريين غير البشر، مما يؤكد أن مفهوم الشخصية لا يقتصر على الإرادة والوعي، بل ينبغي أن يمتد إلى القيم الاجتماعية أيضًا ، بناء على ذلك فلا مانع من الاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي(فيلاحي، ٢٠١١: ١٧٩). .

ثانيا : من حيث التطور: كما نعلم جميعًا، حقق الذكاء الاصطناعي تقدمًا ملحوظًا. يتجاوز هذا التقدم المجال التقني وتنفيذ بعض المهام الآلية كما شهدنا زيادة ملحوظة في فهم الناس لهذه التقنيات وإدراكهم لها وقد مكّن هذا التطور هذه التقنيات من اتخاذ القرارات اللازمة في مواقف معينة دون تدخل بشري وباستقلالية عن إرادة المصنّعين والمستخدمين وقد مكّن هذا التطور هذه التقنيات من أن تصبح كيانات ذات وعي ذاتي وإرادة مستقلة، مما أدى إلى دعوات لمنحها الشخصية القانونية(بورغدة، ٢٠١٧: ١٤٦)في ظل هذا التوجه، لم تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد آلات شبيهة بالأشياء، بل أصبحت أكثر ذكاءً، تمتلك مهارات متنوعة وقدرات استثنائية، قادرة على التفاعل مع بيئات عملها واتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة بناءً على محيطها تميزها قدرات التعلم عن الأشياء العادية. لذلك، لا يمكن تصنيفها كأشياء عادية أو كائنات حية، بل تُعتبر كيانات وسيطة تتجاوز حدود الآلات التقليدية. ومع ذلك، فهي لا تُقارن بالكائنات البشرية، ولا تُعتبر بعيدة كل البعد عن مفهوم "الإنسانية ونظرًا لهذه العوامل، أصبح منح هذه التقنيات الشخصية القانونية أمرًا ضروريًا ليس لحمايتها في حد ذاتها، بل لحماية المجتمع من استغلالها غير المشروع، لا سيما بالنظر إلى قدراتها العقلية الملموسة والمهمة(Gélinet و Guilhem، ٢٠١٦: ٨).

ثالثا: من حيث الوجود المادي: من حجج مؤيدي هذا التوجه أنه إذا كان للأشخاص الطبيعيين وجود مادي ملموس، فإن لهذه التقنيات أيضًا وجودًا ماديًا ملموسًا ومع أن هذا الوجود يختلف عن الوجود البشري، إلا أنهم ليسوا أشخاصًا اعتباريين أو أشخاصًا افتراضيين، بل كيانات مادية ملموسة ورغم أنهم يفتقرون إلى اللحم والدم كالبشر، فإن وجودهم وإحساسهم يميزهم عن الأشياء التقليدية، التي تخضع لحقوق الملكية والاستهلاك والوصول، ويصعب منحها شخصية قانونية (الخطيب، د. ت: ٢١٣)نظراً للطبيعة الفريدة لتقنية الذكاء الاصطناعي ودورها الهام في العديد من المهام ومجالات الحياة، من الضروري تأكيد شخصيتها القانونية في الواقع، تقع على عاتق المشرعين مسؤولية وضع آلية محددة تُمكّن الذكاء الاصطناعي من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وتحديد كيفية تمتعه بهذه الحقوق والوفاء بالتزاماته(أحمد، ٢٠٢١: ٢٥٦).

المبحث الثاني تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على القضاء وإجراءات التقاضي

مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، يتزايد دور الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، لا سيما في النظام القضائي. تُعزز هذه التقنيات كفاءة القضاء من خلال مساعدة القضاة في اتخاذ القرارات، وتسريع إجراءات التقاضي، والحد من الأخطاء البشرية. إلا أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يطرح أيضًا تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب دراسة متأنية لضمان التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق الفردية وتحقيق العدالة.

المطلب الأول إمكانية إحلال القاضي الذكي محل القاضي البشري

يُعدّ التقاضي الذكي مفهومًا رائدًا في عالم القانون، إذ يدمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحسين وتسريع العملية القضائية. ويستخدم التقاضي الذكي البيانات الضخمة ويحللها بفعالية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات القانونية. وتُعد هذه التقنيات الحديثة أساسية لتطوير النظام القضائي، إذ تُسهم

في تحسين كفاءته وتمكينه من العمل بكفاءة وعدالة أكبر, لذلك سنبين في تمييز التقاضي الذكي عن التقاضي الالكتروني (الفقرة الأولى ثم ننتقل لدراسة مميزات التقاضي الذكي (الفقرة الثانية).

اولاً: تمييز التقاضي الذكي عن التقاضي الالكتروني : الإجراءات القضائية الإلكترونية هي استخدام فريق متخصص من القضاة لوسائل إلكترونية متطورة لمراجعة الدعاوى القضائية وإجراء الإجراءات القانونية ضمن نظام قضائي شامل قائم على المعلومات، يجمع الأطراف والأدوات ذات الصلة يستخدم هذا النهج تقنيات الشبكة العالمية (الإنترنت) والحوسبة السحابية لمراجعة الدعاوى والبت فيها، بهدف تبسيط وتسريع العملية القضائية وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة بموجب هذا التعريف، يقدم الطرف الخصم أو ممثله بيانًا افتتاحيًا إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني أو موقع إلكتروني مخصص. ثم يُراجع هذا البيان مسؤولو تسجيل الدعاوى القضائية للتأكد من توافقه مع الوثائق والقوانين والأنظمة القضائية المعمول بها(أغاديم، ٢٠٢٠: ٢٧٥)بمعنى آخر، يُساعد التقاضي الإلكتروني، المعروف أيضًا باسم "التقاضي عن بُعد على تذليل العقبات التي يواجهها المتقاضون في رفع الدعاوى القضائية، ومتابعة سيرها، وتقديم المذكرات والأدلة والشهادات القانونية، وتقديم الطعون باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة. يتميز هذا النظام بإجراءات سريعة وبسيطة، مما يحمي المتقاضين من متاعب النزاعات القانونية. كما يُمكّن المتقاضين من المشاركة في التقاضي عن بُعد، مما يتيح لهم وللمحكمة التي تنظر في القضية المشاركة إلكترونيًا في الإجراءات. سرعة ومرونة التقاضي الإلكتروني توفر على المتقاضين، وخاصةً المقيمين بعيدًا عن مقر المحكمة، الجهد والوقت والتكاليف (الجازي، ٢٠٢١: ٢٠٣)في هذا السياق يتضح الفرق بين التقاضي الإلكتروني وإدخال الذكاء الاصطناعي إلى نظام المحاكم من التعريفات السابقة يتضمن التقاضي الإلكتروني معالجة البيانات أو الوثائق المُدخلة إلى نظام المحاكم، إما من خلال المحاضر أو من خلال تحويلها إلكترونيًا من قِبل متخصصين قضائيين ومع ذلك، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي إلى نظام المحاكم يختلف تمامًا يمكن للأنظمة التي تُدمج الذكاء الاصطناعي مساعدة القضاة في التعامل مع جميع القضايا مما يُساعدهم على أداء عملهم بشكل أفضل. تُعرف هذه الأنظمة باسم أنظمة الخبراء. بدلًا من ذلك، يُمكنها أن تحل محل القضاة في مواقف مُعينة، مُحاكيةً السلوك البشري وعمليات التفكير لأداء مهام مُحددة. على سبيل المثال، يُمكن لهذه الأنظمة حل المشكلات المُعقدة، وتفسير النصوص الشفهية أو المكتوبة، وتقديم التشخيصات الطبية، أو التنبؤ بقرارات المحكمة بعد معالجة البيانات والوقائع المتعلقة بالقضية (إبراهيم، ٢٠٢٢: ٤٥).

ثانياً : اهمية الذكاء الاصطناعي في المحاكم ومخاطرة :

١- اهمية الذكاء الاصطناعي في المحاكم:

أ- تغيير طريقة عمل المحاكم يمكن للذكاء الاصطناعي تغيير طريقة عمل المحاكم لأنه يمكنه تحديد المشاكل بتكلفة أقل وفي وقت أقل، مما يسمح للمحاكم بالعمل بكفاءة أكبر (الخطيب، ٢٠٢٠: ٨) سيحل الذكاء الاصطناعي محل القضاة، مما يتيح لنا وجود قاضٍ مستقل عن الذكاء الاصطناعي في القضايا المدنية البسيطة، يتخذ قراراته بناءً على أدلة قانونية دامغة أو وقائع القضية (كما في قضايا التسوية أو الاعتراف القضائي) سيؤدي هذا إلى إعادة هيكلة العديد من أحكام قانون السلطة القضائية، لا سيما فيما يتعلق بآلية اتخاذ هذه القرارات، والطبيعة الإجرائية للمحاكمات، وكيفية الاستئناف والطعن في القرارات، وغيرها من المسائل. علاوة على ذلك، سيُرسي قواعد قانونية تتعلق بالإجراءات القضائية وتنحي القضاة، بالإضافة إلى القواعد القانونية المتعلقة بقضايا التنحي القضائي(عوض، د. ت: ٢٣٣٠).

ب- يجعل عمل المحاكم أكثر عدالة وكفاءة. من أهم جوانب الذكاء الاصطناعي في المحاكم أنه يجعل عملها أكثر عدالة وكفاءة. على عكس الموظفين البشريين، لا يتعب الذكاء الاصطناعي كما يمكنه تنظيم المعلومات من خلال تحديد الأنماط في الوثائق والمحفوظات ويمكنه أيضًا تعلم كيفية توصل القضاة إلى قرارات بناءً على قرارات وأحكام قضائية سابقة في قضايا مماثلة، مما يسمح له بتوجيه القضاة بدقة في قضايا مختلفة (عبد القادر، د. ت: ١٠٥).

ج- سرعة ودقة تحليل البيانات القانونية والتواصل مع المحامين والمتقاضين يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات القانونية أسرع وأدق بكثير من المحامين مما يُمكّن المحققين والقضاة من الوصول إلى المعلومات ومراجعة القضايا بشكل أفضل كما يُسهّل الذكاء الاصطناعي التواصل بين العملاء والمحامين، مما يُساعد الأفراد على الحصول على حلول قانونية سريعة ودقيقة. وقد يُمكّن الذكاء الاصطناعي أيضًا من تقديم المشورة للأفراد والمتقاضين المحتملين، وكذلك للمهنيين القانونيين الذين يسعون إلى حلول لمشاكلهم (عوض، د. ت: ٢٣٣٠).

د- حفظ المعلومات القانونية وحمايتها: بفضل الذكاء الاصطناعي، يُمكن حفظ المعلومات القانونية بطريقة أكثر أمانًا وتحكمًا، مما يوفر حمايةً وأمانًا أكبر للمحامين وعملائهم، مع توفير الوقت والمال يوفر الذكاء الاصطناعي الوقت والمال من خلال الحصول على إجابات دقيقة للأسئلة القانونية، مما يُمكّن المحامين من توفير المزيد من الوقت، مما يُوفر بدوره المزيد من المال لعملائهم(عوض، د.ت: ٢٣٣١).

هـ- استخدام الذكاء الاصطناعي في واجهة النظام القضائي. يُمكن للذكاء الاصطناعي توجيه المتقاضين بفعالية إلى الدوائر المعنية، وتحديد الأشخاص الذين يترددون على المحاكم بشكل متكرر، وخاصةً أولئك الذين قد يدلون بشهادات زور أو يتوسطون، ونقل البيانات المشبوهة تلقائيًا إلى أجهزة الأمن العام والإبلاغ عنها تلقائيًا(أشرنان، ٢٠٢٣: ٣).

و- يجب على القضاة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للوصول إلى قرار يُريح ضمائرهم، بما في ذلك استخدام الأنظمة الذكية لاختبار شكوكهم وشكوكهم تُعدّ الأنظمة الذكية شكلاً من أشكال التكنولوجيا الاحترافية، ولا تضمن يقين القاضي من قراره، ولكن يجب أن يطمئن إلى نتيجتها. لن يلجأ القضاة إلى الأنظمة الذكية إلا إذا رفض صاحبها ذلك. يُقيّم القضاة بشكل مستقل مدى صحة أي طلب للتحقق من الوثائق (سواءً من خلال الأنظمة الذكية أو غيرها من الوسائل) (الجلعود، ١٤٤٤هـ: ٣١٧).

٢- تصور حلول الذكاء الاصطناعي محل القاضي البشري ومخاطرة

أ- حلول الذكاء الاصطناعي محل القاضي البشري : نظراً لأهمية الأخلاق الإنسانية، يُشكل استبدال الذكاء الاصطناعي بالقضاة تهديداً للقضاء. فالقضاة أكثر من مجرد أدوات أو أجهزة تُركز المحاكم أحياناً على تسهيل المصالحة بين الأطراف، كما يمارسون سلطتهم التقديرية ويسعون جاهدين لتحقيق العدالة وقد تنظر المحاكم في ظروف مُخففة أو حتى مُشددة. ورغم الجهود المُكثفة لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على التفاعل مع المشاعر الإنسانية، يصعب تصور هذه السيناريوهات. ومع ذلك، يبدو هذا مستبعداً. ومع ذلك، لا يُستبعد أن يحل الذكاء الاصطناعي محل القضاة في بعض القضايا البسيطة والإجراءات الروتينية (Tara Vasdani، ٢٠٢٠)من الممكن تصور أن يحل الذكاء الاصطناعي محل القضاة البشريين، ولكن يجب أن يخضع ذلك للرقابة البشرية، كما توصي المفوضية الأوروبية ويقتضيه قانون الذكاء الاصطناعي. في الواقع، بدأ القضاة الآليون، أو محاكم الإنترنت، بالفعل في استبدال القضاة البشريين. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أعلنت الصين أن ملايين القضايا القانونية تُنظر في "محاكم الإنترنت"، مما يُغني عن حضور المواطنين أمام المحكمة. تتكون هذه "المحاكم الذكية" من قضاة غير بشريين مدعومين بالذكاء الاصطناعي، مما يسمح للمشاركين بتسجيل القضايا عبر الإنترنت وحلها من خلال جلسات محكمة رقمية (Tara Vasdani، ٢٠٢٠) .

ب- المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي في مجال القضاء ومواجهتها:

- ظهور البطالة : أدى الانتشار الواسع لتقنية الذكاء الاصطناعي إلى آثار سلبية عديدة تؤثر على المجتمع ككل على سبيل المثال، نظرًا لامتلاك الذكاء الاصطناعي قدرات ومهارات تفوق قدرات البشر، فقد حل محل العديد من الأعمال اليدوية، مما أدى إلى البطالة وقد دفع هذا العديد من الشركات إلى التخلي عن العمل اليدوي لصالح برامج ذكاء اصطناعي أقل تكلفة وأعلى جودة. وقد أدى ذلك إلى جرائم مرتبطة بالبطالة، مثل السرقة وجرائم المخدرات والجرائم الجنسية والانتحار (عوضين، د.ت: ١٤).

- غياب دور القاضي في إصدار القرارات : يتم تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي ببيانات متحيزة، مما قد يؤدي إلى نتائج متحيزة ومنع القضاة من اتخاذ القرارات وتحديد العقوبة المناسبة لكل متهم بناءً على ظروف كل حالة، بما في ذلك مبدأ العقوبة الفردية.

ج- ظهور جرائم مستحدثة تحتاج الى معالجات تشريعية وقضائية خاصة: أدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة إلى ظهور سلوكيات إجرامية جديدة تتطلب مساءلة تتجاوز الأنظمة القانونية والقضائية القائمة. يتساءل البعض عمّن يتحمل المسؤولية في حال وقوع حادث يتعلق بسيارة ذاتية القيادة: مالك السيارة، أم الشركة المصنعة، أم مصمم البرمجيات؟ وينطبق الأمر نفسه على الأخطاء الطبية أثناء العمليات الجراحية التي تُجريها أنظمة الذكاء الاصطناعي، من بين مسائل أخرى كما يثير استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات عديدة، لعل أهمها يتعلق بوجود تشريعات تسمح باستخدامها، وتُحدد الرقابة التنظيمية عليها، وتضع ضوابط لضمان المساءلة والشفافية. في المملكة المتحدة، أدى خطأ حسابي بسيط في نموذج رسمي يُستخدم في قضايا الطلاق إلى حسابات خاطئة لنفقة الأطفال في ٣٦٠٠ قضية على مدار ١٩ شهرًا(عبد القادر، د.ت: ١٠٨).

المطلب الثاني تحديات واستعمال الذكاء الاصطناعي واستخداماته في مهنة المحاماة

اولا : تحديات استعمال الذكاء الاصطناعي: لا شك أن القانون والمهنة القانونية قد تأثرتا بهيمنة الرقمنة، مما أجبر المحامين على مواكبة التطورات التي شهدتها المهنة القانونية، والتكيف معها، واحتضانها، بفضل الأنظمة التكنولوجية المتنوعة، التي تتطلب بدورها التحول والتكيف، وتأسيس نظام جديد قائم على الرقمنة ولعل ما يؤكد ذلك كثرة التطبيقات المتاحة في مختلف المجالات (بما في ذلك المجال القانوني والنظام القضائي ومؤسساته،

وخاصة مهنة المحاماة)، مما دفع المحامين إلى التعامل معها. إن استخدامهم لجميع الوسائط الإلكترونية حافز مباشر لتسريع ومواكبة التحول في المهنة. وبالتالي، لم يعد عمل المحامي يقتصر على البحث وتحليل القضايا ومحاولة حلها قانونيًا من خلال المرافعات والطلبات وفقًا لجداول زمنية محددة، بل يتجاوز ذلك باستخدام هذه التطبيقات والوسائط الإلكترونية لتوفير الوقت والجهد الذهني. وبالتالي، لم يعد للإطارات الزمنية أي تأثير على تحديد الأتعاب أو تنظيم العمل، حيث أصبح العمل الآن مسألة عمل على مدار الساعة، سواء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع أو عن بُعد وقد أزال هذا العديد من العقبات والحواجز التي أعاقت سير العمل بسلاسة في مكاتب المحاماة(علي، ٢٠٢٣: ١٥٢)تجدر الإشارة إلى أنه من بين التحديات العديدة التي يجب على المحامين مواجهتها، قد يكون لاستخدام الذكاء الاصطناعي تأثير سلبي على مهنة المحاماة، حتى وإن لم تُطوَّر تطبيقاته بعد بما يتناسب مع أداء المهنة واحتياجاتها التنظيمية ستُسرِّع هذه التطبيقات العمل وتتنبأ بالنتائج المتوقعة من خلال استخدام البيانات المُقدَّمة آليًا وتوظيفها، مما يؤكد هيمنة الآلات على جميع جوانب العمل القانوني، مما يُشكِّل تهديدًا للمحامين، إذ ستكون النتيجة حتمًا القضاء التام على العنصر البشري في أداء العمل , فالتحدي الكبير الذي يمكن للمحامي أن يرفعه هو مجابهة هذا التطور الذي عرفه قطاع العدالة بعد انتهاج العدالة الرقمية التي فرضها التحول الرقمي الذي أصبح حتمية من خلال الاستغلال الأمثل لمختلف التكنولوجيات من أجل تحسين عمل وأداء النشاط على مستوى قطاع العدالة (خوائرية، ٢٠٢١: ١٠٩) , تستخدم الحكومة الإلكترونية الأجهزة الرقمية لتجاوز قيود المساحة المادية، مما يُمكّن الأفراد من التواصل مع دوائر الإدارة القضائية أينما كانوا، والاستفادة من الوسائل الإلكترونية، كالاعتماد على تطبيق "النيابة الإلكترونية" على موقع بوابة الدوائر القضائية. ويتماشى كل ذلك مع هدف الحكومة الإلكترونية، وهو تقديم الخدمات التقليدية إلكترونيًا، بسرعة وسعات غير محدودة، وبأقل جهد وتكلفة (صباغ، ٢٠٢١: ١٠٧). أين يمكن للمشتكي الدخول إلى منصة "النيابة الإلكترونية" ومتابعة إجراءات تقديم الشكوى إلكترونياً والمحاكمة المرئية بموجب أحد أنظمة المحاكمة الإلكترونية (لعجاج و جوادي، ٢٠٢٠: ٢٢٦)لذلك، نعتبر الذكاء الاصطناعي والمهنة القانونية مترابطين، إذ يُسهم كلٌّ منهما في تطوير النظام، مع مراعاة خصوصية الذكاء الاصطناعي كعلم حاسوبي، والمهنة القانونية كمهنة قائمة على القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد. ويتجلى ذلك في اعتماد الذكاء الاصطناعي على سلسلة من البرامج الحاسوبية القائمة على خوارزميات رياضية، وهو ما يختلف عن مهنة المحاماة. ونجد أن القدرات الإدراكية التي يمتلكها المحامون تلعب دورًا هامًا في تحليل ودراسة إجراءات المحاكمة، بينما تفتقر الآلات إلى هذه القدرة. وهذا تحديدًا ما يسعى الذكاء الاصطناعي إلى تحقيقه، إذ يُسهم في خلق أفكار ومعارف جديدة من خلال الذكاء البشري ومحاكاته. وقد أصبحت تطبيقاته المختلفة ضروريةً وملحةً (أرطاباز، ٢٠٢٢: ١٢٤٨)يُطلب من المحامين بشكل عاجل مواكبة تطور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته. وهذا يُصعّب عليهم ضمان السرية المهنية، إذ قد يُكشف المحتوى ذو الصلة، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط الإلكترونية الحديثة وهذا يُمثّل تحديًا مزدوجًا: من جهة، يجب على المحامين إدراك السرية والتمسك بها كمبدأ أساسي لممارستهم وأخلاقياتهم المهنية؛ ومن جهة أخرى، يجب على الذكاء الاصطناعي ضمان ذلك من خلال التطبيق الآمن للسرية.

ثانيا: استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاماة: في عالمٍ يعتمد بشكلٍ متزايد على التكنولوجيا، يجب علينا أن ندرس بعمقٍ تأثير التقنيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، على جميع القطاعات، بما في ذلك مهنة المحاماة وبصفته أداةً فعّالةً لتحسين الكفاءة القانونية وتسريع الإجراءات، يُمثّل الذكاء الاصطناعي تحدياتٍ وفرصًا للممارسين القانونيين ومع ذلك، تُشكّل أخلاقيات البيانات والتوازن بين الابتكار وحماية الخصوصية تحدياتٍ جديدةً أيضًا، مما يُلزم المحامين والمهنيين القانونيين بالتفكير مليًا في كيفية استخدام هذه التقنيات بمسؤوليةٍ وفعالية(تركي، ٢٠١٩: ١٩٦).

١. **البحث القانوني** : يُمكّن الذكاء الاصطناعي مكاتب المحاماة من طرح أسئلة قانونية والحصول على إجابات مباشرة بلغة واضحة (بما في ذلك دراسات الحالة والمصادر الثانوية وغيرها). هذا يُتيح إجراء أبحاث قانونية أسرع وأعمق وأكثر تنوعًا ودقة. ويُمكّن المحامين من تطوير وتقديم أفضل الاستشارات القانونية، بدلًا من قضاء الوقت في البحث فحسب (علي، ٢٠٢٢: ١٦٦).

٢. **تحليل النزاعات القانونية** : يتضمن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النزاعات القانونية توظيف أنظمة ذكية لتحليل تفاصيل القضية والنزاع بين الأطراف من خلال فحص الوثائق والأدلة والدعاوى القضائية السابقة والقوانين واللوائح ذات الصلة. يفهم هذا النظام طبيعة النزاع ويحدد نقاطه القانونية الرئيسية ثم يقارن المعلومات مع قضايا مماثلة تم البت فيها سابقًا لاستخلاص إرشادات قضائية محتملة علاوة على ذلك، يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في موقف كل طرف بناءً على الحقائق والنص القانوني يستفيد الذكاء الاصطناعي من تقنية معالجة اللغة القانونية وتحليل البيانات لتحديد احتمالية النجاح أو الفشل في النزاع بدقة. ويمكنه أيضًا تقديم توصيات بشأن استراتيجيات الدفاع أو التفاوض أو التسوية

المثلى. يتجاوز هذا التحليل الحقائق ليشمل الجوانب الإجرائية، مثل صحة القضية وفعالية الأدلة، مما يوفر للمحامين أو المستشارين القانونيين أدوات فعالة لاتخاذ قرارات مستنيرة قبل النزاعات وإثناءها (حواس، ٢٠٢١: ١٢١).

٣. **مراجعة الملفات وتحليلها :** تتضمن مراجعة وتحليل المستندات المدعومة بالذكاء الاصطناعي استخدام برامج ذكية تقرأ المستندات القانونية وتفهمها تلقائيًا دون تدخل بشري كامل يستطيع الذكاء الاصطناعي قراءة المستندات القانونية، مثل العقود والمراسلات والتقارير، وتحليل محتواها لاستخلاص المعلومات الأساسية كما يمكنه تحديد البنود والشروط والتواريخ والأطراف المعنية والمبالغ وغيرها ثم يحدد النقاط التي قد تشكل مخاطر قانونية أو تتطلب تدقيقًا خاصاً مثل البنود غير المعتادة أو الصياغة الغامضة كما يمكنه مقارنة مستندات متعددة لتحديد المراجعات أو التناقضات كما تصنف هذه الأنظمة المستندات وتصنفها بطريقة منظمة لتسهيل الرجوع إليها، مما يوفر على المحامين وقت وجهد القراءة اليدوية ويسهل اتخاذ قرارات قانونية أسرع وأكثر دقة، استنادًا إلى تحليل كمي ونوعي شامل للبيانات القانونية الواردة في المستندات.

٤. **إدارة العقود :** عادةً ما تُدار العقود يدويًا، مما يتطلب من البشر تسجيل بنود مثل تواريخ انتهاء الصلاحية، وتواريخ التجديد، وزيادات الأسعار تُمكّن التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي أجهزة الكمبيوتر من تفسير وتطبيق الجوانب الرئيسية لهذه العقود هذا يعني إمكانية أتمته جميع مراحل العقد، من صياغته إلى توقيعه وتنفيذه، بواسطة الذكاء الاصطناعي.

٥. **إعداد العقود :** طورت أدوات الذكاء الاصطناعي خصيصًا لصياغة وإعداد العقود. تُعدّ هذه الأدوات العقود وفقًا للأطر والمعايير التي تضعها الإدارة القانونية في المؤسسة. يمكن للعملاء أيضًا استخدام هذه الأدوات ذاتيًا، بمجرد إدخال مجموعة من المتغيرات أو البيانات الأساسية، ليُنشئ النظام تلقائيًا عقدًا جاهزًا للاستخدام يُلبي المتطلبات المحددة. يُمكّن استخدام الذكاء الاصطناعي لإنجاز هذه المهام في المجال القانوني من تقليل الوقت المُستغرق في المهام غير الضرورية، مما يُحقق نتائج أكثر ربحية. كما يُحسّن الدقة ويُسرّع من تحسين جودة العمل. علاوة على ذلك، يُتيح استخدام الذكاء الاصطناعي للمحامين التركيز على المهام التي لا يُمكن للذكاء الاصطناعي إنجازها(طه و محمد، ٢٠٢٠ : ٢٦٣).

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

١. ومن خلال البحث وجدنا أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً فعالاً في إنجاز العمل القضائي بوقت قصير ودقة عالية.

٢. يوفر استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي مزايا عديدة، سواءً كأداة تكميلية أو كبديل مستقبلي محتمل يُسهم هذا التوجه فيما يُسمى بـ"لوجستيات التقاضي مما يوفر الوقت والجهد والمال، ويُبسط الإجراءات كل هذا يُعزز بشكل فعال التطور السريع والكفاءة المنشودة للنظام القضائي.

٣. الذكاء الاصطناعي أداة فعّالة لدعم العمل القضائي، وليس بديلاً عن القضاة فهو يُسهم في تسريع العملية القضائية، وتحليل كميات هائلة من المعلومات القانونية بدقة، ومساعدة القضاة على إصدار أحكامهم بناءً على بيانات ومعايير موضوعية.

٤. خلصنا إلى أن الذكاء الاصطناعي يتطلب بنية تحتية رقمية متطورة وتدريبًا مكثفًا ومتخصصًا للقضاة والمتخصصين في هذا المجال وهذا يطرح تحديات تقنية وبشرية متعددة، ويتطلب استثمارًا كبيرًا وجهودًا مؤسسية منسقة لدمجه وتطبيقه بفعالية.

ثانيا: التوصيات

١. ينبغي للمهنة القانونية أن تستثمر في برامج التعليم والتدريب المتقدمة التي تركز على الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات لتمكين المحامين والقضاة من تطبيق هذه التقنيات بشكل فعال في عملهم اليومي.

٢. تعزيز الوعي الإلكتروني لدى جميع موظفي ومسؤولي النظام القضائي، مع ضمان استمرار دورات التدريب والتأهيل والتركيز على تطوير مهاراتهم في استخدام الوسائط الإلكترونية داخل النظام القضائي، وتعزيز الرقابة القضائية على استخدامها في مجالات مثل التحكيم.

٣. الاستفادة من تجارب وأبحاث البلدان الأخرى في مجال رقمنه الإجراءات، بما في ذلك من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في البيئات القضائية أو التحكيمية، مع ضمان الحفاظ على الهوية الوطنية العراقية.

٤. ويجب على القطاع القانوني أن يتعامل بجدية مع التحديات الأخلاقية والقانونية التي تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأن يعمل على تطوير إطار قانوني وأخلاقي لتوجيه الاستخدام المسؤول لها، بما يضمن احترام القيم الأخلاقية وحماية حقوق الإنسان في العراق.

المصادر والمراجع - References

أولا: الكتب القانونية:

١. كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٢٢.

٢. خالد حسن أحمد، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١.
٣. عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٤. علي فيلاحي، نظرية الحق، دار موفق للنشر، الجزائر، ٢٠١١.
٥. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح:

١. سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، بدون طبع، بدون نشر.
٢. مسعود بورغدة، العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠١٧.
٣. خضير عباس مشعان العيساوي، التكييف القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي، العدد ٣٨، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، بدون سنة نشر.

ثالثًا: البحوث المنشورة :

١. حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الشريعة والقانون، طنطا، أغسطس ٢٠٢١.
٢. محمد لمين بن قايد علي، الإدارة الإلكترونية حتمية يفرضها الواقع لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني بجامعة قسنطينة ١، ديسمبر ٢٠٢٢.
٣. منى كامل تركي، تقنية الاتصال عن بعد في التحقيق الجنائي والتقاضي، دار النهضة العربية بمصر ودار النهضة العلمية بالإمارات، ٢٠١٩.
٤. فايق عوضين، استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية (الجزء الأول)، بدون دار نشر، بدون تاريخ.
٥. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المرافعات، ندوة علمية بكلية القانون، جامعة أوروك، بدون سنة نشر، العدد ١٠.
٦. عمرو طه، بدري محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٠.

رابعًا: المجلات:

١. محمد بومديان، الذكاء الاصطناعي – تحد جديد للقانون، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد ١٠، ٢٠١٩.
٢. أمل فوزي أحمد عوض، مستقبل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، ٢٠٢١.
٣. عبد العلي أشرنان، الذكاء الاصطناعي في كتابة الضبط، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠٢٣.
٤. رفيقة صباغ، مؤشر الحكومة الإلكترونية في ظل الجائحة، ملتقى الرقمنة، جامعة بومرداس، ٢٠٢١.
٥. مريم لعجاج، إلياس جوادي، حق التقاضي في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠٢٠.
٦. سناء أرطاباز، أثر الذكاء الاصطناعي على أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠٢٢.
٧. عبد الله عبد الحي الصاوي، حمد إبراهيم عبد النبي، التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا.
٨. الكرار حبيب جهلول، حسام عبيس عودة، المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الروبوت، مجلة كلية الإمام الكاظم، العدد ٦، ٢٠١٩.
٩. ممدوح العدوان، المسؤولية الجنائية عن أفعال كيانات الذكاء الاصطناعي، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٨، العدد ٤، ٢٠٢١.
١٠. دهشان يحيى، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ٢٠١٩.
١١. فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي – مقاربة قانونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة لونيسي علي، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠.
١٢. ليلى مقاتل، هنية حسني، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد ١٠، العدد ٤٠، ٢٠٢١.
١٣. سعاد أغاديم، التقاضي الإلكتروني في المغرب، مجلة المدارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بجائحة كورونا، يوليو ٢٠٢٠.
١٤. جهاد ضيف الله الجازي، التقاضي عن بعد في السعودية، مجلة دراسات، المجلد ٤٨، العدد ٣، ٢٠٢١.

خامسًا: المصادر الأجنبية:

1. Fuso jovia boahemaa, the impact of artificial intelligence on justice systems, op .cit. p12

2. L. JULIA. L' intelligence artificielle n' existe pas (AI does not exist), first edition, paris 2019, p.123, T. SOURDIN, judge vs robot? Artificial intelligence and judicial decision making, 41, 2018, p.1114

3. KATZ, Daniel Martin et al. A general approach for predicting the behaviour of the supreme court of the united states (January 162017), D. Dalke, Can computer replace lawyers, Mediators and judges? Op. cit. p.52

4. Fuso jovia boahemaa, the impact of artificial intelligence on justice systems, op.cit. på,., T. SOURDIN, judge vs robot? Artificial intelligence and judicial decision making, 41.2018.p. 1114

5. A.D Reiling, technology for justice, how information technology can support judicial reform (diss. VU Amsterdam) Leiden, p.12,F. RASO, H. HILLIGOSS, V. KRISHNAMURTHY, C. BAVITZ, L. KIM, op. cit. p.7